فجرّت آلية الحوثيين بشأن ودائع عملاء البنوك التجارية في مناطق سيطرتها غضباً واسعاً بين المودعين، عندما نُقل البنك المركزي من صنعاء إلى عدن، وكانت البنوك التجارية ترفض تسليم المودعين أموالهم تقول إن أرباحها ما تزال سارية إذ أنها مستثمرة في أذون خزانة البنك المركزي، ما منع البنوك من تسليم أي أموال للمودعين. وقال أحد المودعين في بنك سبأ: الآن يتصدقون علينا من رأس مال ودائعنا وليس الأرباح، لكن موظفي البنك يقولون إنه لا توجد سيولة، وأن البنك المركزي ـ الخاضع للحوثيين ـ سمح فقط ب100 ألف ريال أقل من (90$) في الشهر لتسليمها لكل حساب قبل نوفمبر/تشرين الثاني 2024م. أن بنك اليمن الدولي يعجز عن دفع أي مبالغ مالية للمودعين منذ نحو شهرين، تجمع محتجون أمام بنك اليمن الدولي والبنك العربي والبنك المركزي، يرفض البنك المركزي في صنعاء التعليق على الاحتجاجات، توجد آليتين عسكريتين قرب كل مبنى للبنوك التجارية فيما وحدات الأمن والقوات أمام البنك المركزي مستنفرة. وقال حليمة (45 عاماً) لـ"يمن مونيتور" إنها وضعت ورثها من والدتها ووالدها في البنك قبل سنوات في البنك: بعت كل الأراضي والبيت وتقاسمت مع اخوتي، كانوا يقولون إنه أكبر بنك في اليمن وإن كل المنظمات الدولية تضع أموالها فيه. وأعلن البنك في الخامس من يناير/كانون الثاني الجاري بدء عمل الآلية التي قال إنها جانب من سداد الدين العام المحلي لصغار مودعي البنوك التي استثمرت أموالها في أذون الخزانة كجزء من استراتيجية سداد الدين العام المحلي". ومع ذلك يبلغ البنك المركزي في صنعاء البنوك التجارية عن عجزه تسليم أموال البنوك المودعه لديه ما أدخلها في صراع مع المودعين لديها. ومنذ انقسام البنك المركزي اليمني (2016)،

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي